المبحث الثاني

التمثيل الإسلامي في مجال الحكم وفي المحافل الدوليَّة

من أبرز الآثار التي تميَّزتْ بها المملكة بسبب التزامها بشريعة الإسلام في العصر الحاضر أثران هما :

- التمثيل الإسلامي في مجال الحكم .
- التمثيل الإسلامي في المحافل الدوليَّة .

وسأشير إلى هذا التميز في الأثرين :

أوَّلاً : التمثيل الإسلامي في مجال الحكم

يقول محمّد أسد في كتابه " الطريق إلى الإسلام " عن الملك عبد العزيز - رحمه الله - بعد ضمِّه أقاليم المملكة في دولة واحدة : « . . . ظهر ابن سعود ظهوراً كاملاً أمام أنظار العالم الخارجي ، وكان عندئذٍ في الخامسة والأربعين من عمره، لقد ملأ وصول ابن سعود إلى هذه المرتبة بصورة لم يبق لها مثيلٌ ، وفي وقت كان معظم أقطار الشرق الأوسط يستسلم فيه لتوغُّل النفوذ الغربي ، أقول ملأً وصول ابن سعود إلى الحكم العالم العربي بالأمل في أنه قد جاء أخيراً زعيمٌ وقائدٌ عربيٌّ يخلِّص الأمة العربيَّة من عبوديَّتها ، وتطلّعت إليه جماعاتٌ إسلاميَّةٌ عديدةٌ من غير العرب، لإحياء الفكرة الإسلاميَّة بأكمل معانيها ، وذلك بإقامة دولةٍ تكون فيها الكلمة العليا لروح القرآن وحده »[1] .

هذا الأمل المثالي تصاعد في ظل فراغٍ وجوديٍّ للتمثيل الإسلامي في مجال الحكم لم يَجْرِ في تاريخ المسلمين مثله .

---

(١) الطريق إلى الإسلام ، لمحمد أسد ، ترجمة عفيف البعلبكي، ص ٢٢٠، الطبعة السابعة، ١٩٨١م.

ذلك أنه فور وفاة الرسول ﷺ وانتهاء مرحلة النبوَّة قامت الخلافة الراشدة ، فالدولة الأموية فالعباسية ، ثم الدولة العثمانيَّة التي امتدَّ حكمها حتى القرن الرابع عشر الهجري، وكانت الدولة في تلك العهود تمثِّل دولة الإسلام، ابتداءً من عهد الخلافة الراشدة التي بقيتْ النموذج الأعلى لتمثل الإسلام ثم ما بعدها من دول الملك كانت تمثل « الرمز الإسلامي » في مجال الحكم احتكاماً للشريعة ورعايةً للجهاد والدعوة ، وذوداً عن الإسلام على الرغم من الثغرات التي وجدتْ بقلَّةٍ أو كثرة في جدار إسلاميةِ كلٍّ منها .

فلما انتهت الدولة العثمانيَّة إلى حكمٍ لا ديني في تركيا وإلى سطوة استعماريَّة تغريبيَّة في تركتها ، كانت الفاجعة للمسلمين حينما تصور المسلمونَ أنه سيحدث فراغٌ هائلٌ حينما انتقض « الحكم »[1]، لكنه كان قد برز « حكمٌ » يسعى لتمثيل الإسلام أي ليحفظ الرمز الإسلامي في مجال « الدولة » في مهد الإسلام من خلال الملك عبد العزيز مؤسس « المملكة العربية السعوديَّة » التي ظلتْ « دولةَ الإسلام » بين مجتمعات المسلمين الواسعة التي تسلط عليها الاستعمار الكافر ثم حكومات ورثت ما خلفه الاستعمار من نظم الحياة « الوضعيَّة » .

وتمثيل هذه الدولة للإسلام لا يعني أنها حققتْ التطابق التام مع الصورة النموذجيَّة لتعاليمه ، وهي الصورة التي يصعب -إن لم نقل يستحيل- تحقيق الكمال فيها، ولكنها حققتْ ما يسميه علماء العقيدة « مطلق الإيمان » ، أي

---

(١) من شعر أحمد شوقي معبراً عن لوعة المسلمين بسقوط الدولة العثمانيَّة :

عادت أغاني العرس رجع نواح ... ونُعيت بين معالم الأفراح
الهند والهةٌ ومصر حزينة ... تبكي عَلَيك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس ... أمحى من الأرض الخلافة ماح

الشوقيات، أحمد شوقي، ١/ ١٠٥ ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي .

الارتكاز على المنهج الإسلامي والالتزام بمطالبه ، وترقية الحياة على هديه في إطار الظروف المحيطة بالدولة والمجتمع .

ولكي تتضح صورة هذا التمثيل فإنها تحسن المقارنة من خلال بعض النقاط :

*** الانتماء الإسلامي لقيادات الدولة:**

ليس مجرد انتماء وراثي ، أي كون الشخص من أبوين مسلمين فقط ، ولكنه انتماءٌ حقيقيٌّ تتمثَّل حقيقته بقناعة إيمانيَّة بأن الإسلام هو المنهج الحق لصلاح الدين والدنيا، وبروحٍ معمورةٍ بقيم الإسلام حبّاً لها وتعاملاً بها .

وبمشاركة دائمة في أداء العبادات وأعمال البر التي حث عليها الإسلام وما زال المجتمع السعودي يتعاطاها إنسانيّاً ودينيّاً .

إنَّ "محمد أسد" الذي صحب الملك عبد العزيز كثيراً والذي تأسف على أنه لم يقم الدولة العربية التي تراءاها طموحه يقول عن الملك عبد العزيز : « إنه متديِّنٌ جداً وينفذ بالحرف كل الأوامر والنواهي الشكليَّة في الشريعة »[1] .

وقد ذكرنا عن شخصيَّته في أول البحث ما يكفي .

أمَّا خطبه فقد كانت اعتزازاً بالإسلام ، وحصراً للهداية به ودعوةً إليه ، ونقداً لكل ما خالفه حتى قال تقرير للقنصليَّة الأمريكية في بيروت تعليقاً على بعض خطبه : « إنها تثبت أن العرب لم يتقدَّموا على ما كانوا عليه منذ ثلاثة عشر قرناً ، وأنها تجيء على طريقة أئمة المسلمين في الماضي ، أي إعلان

(١) الطريق إلى الإسلام ، ص ٢٢٠، مصدر سابق .

الكمال المطلق للإسلام وتفوقه ، والتأكيد على أخوة المسلمين وكراهة الأوربيين »[1] .

وعلى المسار نفسه توالى القادة بعد الملك عبد العزيز في القناعات والالتزام ، والتعهد به أمام الشعب .

« لكم عليَّ -يقول الملك فيصل في احتفال بمناسبة البيعة في ١٧/ ٧/ ١٣٨٤هـ- أن أراقب الله - سبحانه وتعالى - في كل ما أعمل ، ولكم علي الإخلاص في خدمتي لكم ، ولكم علي أن أعدل بين صغيركم وكبيركم ، وأن أطرفكم عندي مساوٍ لأقربكم إلى الحق »[2] .

ومن كلام خادم الحرمين الشريفين : « إن أهميَّة الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ كبيرةٌ ، فمن لم يحكم بكتابه وينفِّذ ما أمر الله به فسوف يكون هالكاً ، وسوف يكون الخاسر في الدنيا والآخرة . . .

ونحن من منطلق الإسلام والدَّعوة إليه تتحدَّد سياستنا في الداخل في جميع المرافق والمجالات ، وأهمُّها على الإطلاق أسلوب الحكم وطريقته »[3] .

ولا أعتقد أني بحاجة إلى المقارنة ، فما تزال تدوِّي خطب قادة كثير من الدول كما كانت تدوِّي من قبل بالتبجُّح بالعلمانيَّة ومحاربة الإسلام ، متمثِّلاً بدعاته والدول التي تعلن تمسكها به كالسعوديَّة باسم محاربة الرجعيَّة ، أو التقليديَّة المحافظة ، والسخرية بالدين والتحلل من الالتزام به في شعائره فضلاً عن غيرها ، وفتح المجالات الإعلاميَّة والثقافيَّة لتشويه الدين وحرب أوليائه

---

(١) السعوديون والحل الإسلامي، هامش ص ٣٢ .

(٢) إنجازات الملك فيصل، الشبيلي ، ص ٧٧، مصدر سابق .

(٣) كلماتٌ منتقاة ، ص ١٠ ، ١٣ .

. . . إلى غير ذلك من الصور التي تعجُّ بها كثيرٌ من المجتمعات التي تحكمها العلمانيات المختلفة .

*** شرعيَّة الدولة :**

كلما قويتْ شرعيَّة الدولة زاد ذلك في رضا الشعب عن حكمها وصدق ولائه لها، وبالمقابل إذا ضعفتْ هذه الشرعيَّة تراجع هذا الرضا والولاء حتى تصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة شكٍّ وتربُّصٍ من كلٍّ من الطرفين تجاه الآخر .

وأبرز مصادر الشرعيَّة للدولة هي :

- انبثاق الدولة من دين الشعب وتقاليده وتبنيها لهما .
- الزعامة المتميِّزة القادرة على الاستحواذ على قلوب الناس .
- أن يكون النظام محقِّقاً مصالح الشعب وأمنه .

فإذا جئنا لننظر في عامة الدول في مجتمعاتنا الإسلاميَّة في هذا العصر فإنَّا نجدها تعاني -كما يقول سعد الدين إبراهيم- « أزمة الشرعيَّة ، وبتعبير - آخر- أزمة تضاؤل الشرعيَّة أو غيابها بتاتاً في (معظم) أنظمة الحكم العربيَّة الحالية ، وهي أزمةٌ معروفة الأسباب والنتائج ، وهي أسبابٌ ونتائج اجتماعيَّةٌ هيكليَّةٌ مرتبطةٌ بمشكلة بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي » .

لقد حاولتْ بعض الدول بعد الاستعمار إيجاد شرعيَّات باهتة لها ، ولكنها تخبَّطتْ تخبُّطاً جعل كل شرعيَّاتها -كما يقول الكاتب السابق -« قاصرةً عن ملء فراغ الشرعيَّة، وهو الفراغ الذي نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدي ؛ ومعه شرعيَّته التقليديَّة في دار الإسلام، والتي كانت الخلافة العثمانيَّة آخر رموزها ، وظلَّت الأنظمة الحاكمة منذ الاستقلال تقف بالتالي على أرضيَّةٍ من الرمال

المتحركة ، ومن هنا عدم توفُّر الاستقرار السياسي والاجتماعي طوال العقود الأربعة الماضية في معظم الأقطار العربيَّة » .

حتى التي حاولتْ أن توجد لها الشرعيَّة من خلال المصدر الثالث بإعلان دستور للدولة وقانون عام ، ارتدَّ ذلك عليها إذْ « ظلَّ هذا التقنين صورياً لا يحترمه الحاكم في معظم الأحيان ، وبالتالي يخرقه المحكومون كلما لاحتْ لهم الفرصة سرّاً أو علناً إذا أدركوا أنهم يمكن أن يفلتوا من عقاب الحاكم »[1] .

لننظر بعد هذا في شرعيَّة الدولة السعوديَّة في المجتمع السعودي هل تنطبق عليها تلك الوضعيَّات التي ذكرها سعد الدين إبراهيم ، أو أنها خاصة بتلك الأنظمة التي زرع فيها الاستعمار بعد رحيله « نخبات حاكمةً حاول أن يمدَّها بأسباب الحياة والاستقرار خدمةً لمصالحه في المقام الأولً ، ومصالحها في المقام الثاني ، مما يُهيئ للقول : إنَّ النخبات التي تزرعها أو تفرضها أو تساندها قوًى خارجيَّةٌ ، مهما تحاول أن تفتعل لها من شرعيَّة فإنها تظل دائماً مفتقدةً إلى ذلك العنصر الجوهري من عناصر الجوهريَّة ، ألاً وهو القبول الحقيقي من قبل المحكومين ، وبالتالي إفراز الولاء والتعبير عنه بسلوك التأييد والطاعة التلقائيَّة »[2] .

تلك النظم التي لتغرُّبها لم تتبنَّ دين الأمة وتراثها ، ولم تجعل الشريعة الإسلاميَّة قانونها وإنما تمظهرتْ بمذهبيات حديثة ، وأبقتْ بل دعمت النظم الوضعيَّة التي أحلها الاستعمار محلَّ شريعة اللهً وتقاليدً المجتمع المسلم ، فأنكرتها قلوب الناس ، وأبغضوها تديناً لله وعدوّها من المصائب التي ينتظرون انكشافها عنهم .

---

(١) مصادر الشرعيَّة في أنظمة الحكم العربيَّة ، لسعد الدين إبراهيم ، ضمن كتاب " أزمة الديمقراطيَّة في الوطن العربي " ، ص ٤٠٣ ، ٤١٢ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م ، بيروت .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤١٣ .

الدولة السعوديَّة منذ قامتْ على يد الملك عبد العزيز امتلكتْ الشرعيَّة بمختلف مصادرها .

لقد تبنَّت الإسلام بمصدريه العظيمين المعظَّمين من كل مسلمٍ ؛ القرآن والسنة رسالةً لها ودستوراً ، ومنهما وضعتْ نظامها الأساسي للحكمِ .

كما أنها جعلتْ الشريعة الإسلاميَّة نظامها التشريعي الذي تحاكم إليه كل شؤونها القضائيَّة والتخطيطيَّة .

وبالسمت الإسلامي والولاء الثابت من قياداتها للإسلام -كما سبق- حققت الدولة الشرعيَّة بمصادرها الثلاثة لا لدى مواطنيها فقط ، بل ولدى عموم المسلمين .

* ولقد كان من التخوفات لدى بعض ذي الهمِّ الإسلامي أنَّ هذه الدولة وقد أعلنتْ التزامها بالإسلام لا تصمد في ظل التغير الحضاري في العصر الحاضر ، خاصةً في مجالات حيويَّة ذات مساس مباشر بالدولة وإسلاميَّتها مثل :

- المنافسة الحضاريَّة في امتلاك التقنية الحديثة واستثمار منجزاتها للمصالح الوطنيَّة .
- إقامة المؤسسات الثابتة للدولة التي تتحكم بها نظمٌ مترابطةٌ تضمن لها تواصل الحركة باتجاه الأهداف مع تغيُّر الأشخاص القائمين عليها والعاملين فيها .

لقد خشي هؤلاء أن تقع الدولة إزاءهما في أزمة تفقدها إحدى المصلحتين ؛ إمَّا التخلي عن التزامها الإسلامي لمداخلة العصرِ ، أو البقاء بعيداً عن

التطورات النافعة في هذين المجالين حفاظاً على إسلاميَّتها ، وهذا ما دفع بعضهم على الرغم من إعجابهم بشخصيَّة الملك عبد العزيز ومهارته الفائقة في إدارة الدولة أن يسألوه : لماذا لم تحاول إقامة دولتك على أساس أقل شخصيَّة ليتمكَّن أبناؤك من أن يرثوا بناءً حكوميّاً منظّماً ؟ فأجاب : « لقد أسستُ مملكتي بسيفي وجهودي ، فليبذلْ أبنائي جهودهم الخاصة من بعدي »[1] .

ولكن الدولة في عهد الملك عبد العزيز نفسه بدأتْ إقامة هذه المؤسسات نظام أساسي للحكم ، ومجلس شورى ، فمجلس وزراء . . . كما أنها وجَّهتْ أبناءها وسخرتْ كثيراً من مواردها لامتلاك التقنية الحديثة واستثمار منجزات العصر لمصالحها الدينيَّة والدنيويَّة ، وشيئاً فشيئاً صارت المؤسسات وإحراز المشاركة الفاعلة في المكاسب التقنية العالميَّة تترسخ في المجتمع ليأخذ مكانةً متميِّزةً في عالمنا العربي لا من حيث استقرار هذين العنصرين فيه واستثمارهما الإيجابي له فحسب ، وإنما أيضاً من حيث منهج التعامل معهما انطلاقاً من الشرعيَّة الصحيحة للمجتمع ، أي من النظرة الإسلاميَّة الحاكمة لتعامل المجتمع معهما .

* ومن العناصر التي تحقق بها التمثيل الإسلامي : حفظها السمت العام لإسلاميَّة المجتمع ، حيث بقيتْ عديدٌ من المظاهر الشرعيَّة طابعاً عاماً في الواقع الاجتماعي في مختلف أقاليم المملكة ، سواءٌ في السمت الشخصي للناس ، أو في التعامل مع العلماء والحكام ، أو في الاهتمام بالشعائر التعبديَّة وبخاصة الصلاة .

والفرق واضحٌ بين هذا المجتمع عند حلول الصلاة ، حيث يعلو الأذان في كل مكان حتى في الدوائر الحكوميَّة والأسواق ، ويهرع الناس إلى المساجد

(١) الطريق إلى الإسلام ، ص ٢٢١ ، مصدر سابق .

وتقف حركة البيع في الأسواق، والمراجعات في المكاتب ، وبين كثيرٍ من المجتمعات الإسلاميَّة التي تدخل فيها أوقات الصلوات وتخرج دون أن تشعر بأنك في بلد مسلم ، بل ربما لا تجد مسجداً في السوق العريض، أو في الحارة كلها ، وإذاً وجدتَ مسجداً فإنك تجد الوحشة تلفه والمصلون يأتون فرادى للصلاة وينصرفون ، لا ريب أنه توجد مساجد عامرةٌ بأداء الشعائر خاصة في الأرياف في بعض المجتمعات الإسلاميَّة ، لكن الحكم هو للعموم وفي دائرة المدن التي أخذتْ -خاصة في عالمنا العربي - طابع المدن الغربيَّة اللاهثة التائهة .

* والتمثيل الإسلامي في مجال الحكم من قبل الدولة قائمٌ على تصور المنهج السَّلفي- الذي تتبنَّاه الدولة والمجتمع السعودي- للدولة وموقعها في البناء الديني في الإسلام ؛ أي بصفتها أداةً - أقوى من الحركة الفرديَّة- لنشر الدين ، وإقامة العدل وحفظ الجماعة مرتكزةً على أمرين :

- التزام الشريعة التي قامتْ لخدمتها دون إحداث عقيدةٍ أو قيمٍ أو نظمٍ تخالفها، ولا يعني هذا منع استحداث ما تحتاج إليه من النظم التي تقتضيها المصالح العامة أو الخاصة ، إذْ هذا الاستحداث من مطالب الشريعة .
- انبثاقها من الجماعة ، والجماعة هنا هي « الوضعيَّة الاجتماعيَّة الآخذة بهدي الرسول ﷺ وهدي أصحابه قولاً وعملاً » والمظهر العملي لهذا الانبثاق هو « البيعة » التي يلتزم فيها الحاكم بخدمة الجماعة ، وإقامة الدين، وتلتزم فيها الجماعة بقبوله حاكماً وطاعته، والنصح له .

وبهذين المرتكزين تتميز الدولة الإسلاميَّة عن غيرها من الدول سواءٌ منها ذات التوجُّه العلماني التي تعلن أنها ستنشئ للمجتمع فلسفةً ومنهجاً جديدين

من خلال دستور وقانون مغايرين لعقيدة المجتمع ومنهج حياته المرتكزين على الإسلام ، أو الدول التي تسمي نفسها وطنيَّةً ولا تضع لنفسها دساتير محدَّدةً أو تضع أشياء مفتوحةً قابلةً لتفسيرات عديدة ترضي كل الأطراف ، فالدولة تفقد إسلاميَّتها « أي صبغتها الإسلاميَّة » بعدم تبنِّيها الشريعة ابتداءً أي عدم قيامها على دين الإسلام منطلقاً لها .

وبعد . . . فإن التمثيل الإسلامي في مجال الحكم الذي تفرَّدتْ به المملكة طيلة القرن الرابع عشر الهجري قد وجد منافسةً بعد دخول القرن الخامس عشر من دول أعلنتْ تبنِّيها للإسلام لا بالانتساب إليه في اسم الدولة ، وإنما بجعله مرجعيَّةً للدستور والقوانين والمواقف ، ونسأل الله سبحانه أن يوفِّق المسلمين في كل مجتمعاتهم إلى العودة لدينهم والتخلص من ربقة التغريب التي أوثقتهم عقوداً طويلةً ليبقوا أسارى مذهبيات ونظمٍ تائهةٍ شرقيَّة أو غربيَّة .

ولكن يبقى أن التبنِّي السعودي للإسلام -على مستوى الدولة والمجتمع ككل- له تفرُّده بين التبنِّيات الأخرى .

- من حيث سلامة المنهج الذي قام التبنِّي عليه وهو منهج السلف الصالح الذي ورثه الأئمة والمجدِّدون من تطبيق الرسول ﷺ وصحابته للإسلام بصفته -أي التطبيق- النموذج الأسمى والأحق من غيره من التطبيقات التي حدثتْ بعد ذلك، ومن البناءات المذهبيَّة التي أنشئتْ نتيجة صراعاتٍ تاريخيَّةٍ وأسبغتْ عليها الصبغة الدينيَّة .

- ومن حيث السبق التاريخي ، فالتبني السعودي كان في حقيقته من ثلاثة قرون ، وحتى في صورته الثالثة ، أي دولة الملك عبد العزيز كان تبنِّي الإسلام من قِبَل المجتمع والدولة سابقاً لتشكيله الاجتماعي والتنظيمي

بحيث أصبحت الشريعة هي مرجع الصياغة لتشكيلتيه الاجتماعية والتنظيميَّة ، وبدأ بعد ذلك يتفاعل مع العالم المعاصر بهذه المرجعيَّة ، أمَّا الدول الأخرى ، فقد صيغتْ تشكيلاتها الاجتماعيَّة والتنظيميَّة في ظل السيطرة الاستعماريَّة والتغريبية ، وظلتْ عقوداً ثم آبتْ إلى الإسلام - حسب تصور كلٍّ منها للإسلام- لتبدأ عمليَّةَ تخليةٍ ثم تحلية بالمنهج الجديد . وفرقٌ بين الحالين كبيرٌ .

ثانياً : التمثيل الإسلامي في المحافل الدوليَّة

بمقتضى « الشهادة على الناس » التي أناطها الله بالأمة المسلمة فإنها تتحمل مسؤوليَّة الدعوة إلى الإسلام بأن تنبعث لتخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام .

ولا شكَّ أنَّه في هذا العصر قد تهيَّأتْ سبلٌ كثيرةٌ للقيام بهذه المسؤوليَّة ، فالعالم كثرتْ تجاربه الفاشلة ، وتعاظمتْ الحركة النقديَّة لديه لكل ما بين يديه ، وصارتْ تطلعاته لمناهج وأساليب أكثر تحقيقاً للسعادة تزداد يوماً بعد يومٍ .

ولا شكَّ أنَّ المحافل الدوليَّة اليوم من البيئات الخصبة للدعوة إلى الله وتقديم البديل الإسلامي للمذاهب البشريَّة القاصرة ، ولهذا فإنه يجدر بنا أن « نُطلَّ على العالم في محافله الدوليَّة ، ومؤسساته السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّةَ إطلال الثقة بأحقيَّة عقيدتنا ، والاعتزاز بإنسانيَّة رسالتنا ، فنعرض مقوِّمات منهجنا الإسلامي وملامحه الفكريَّة والروحيَّة ، ونجلِّي أصالة نظامنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وسموه وكماله وطابعه الأخلاقي ، ووفاءه التام بحاجات البشر ، ونزوعهم الإنساني الخير ، وتطلُّعهم إلى رعاية القيم الطيبة

الفاضلة في واقع الحياة والروابط بين الأفراد والجماعات والأمم ، وهو وفاءٌ تؤكده وتدل عليه تصوُّراتنا الإسلاميَّة عن الإنسان ، وتقرير مبادئ شريعتنا الحقَّة في الحياة الطيبة ، وكرامته وحريته ، وتحقيق ما ينبغي له من عدالة ومساواة »[1] .

ولكن هذه الإطلالة الواثقة من نفسها الشاعرة بتفوُّق ما تدعو إليه ، لا يمكن أن تتمَّ إلا من خلال مجتمع ودولة تتمثَّل هي هذا الإسلام الذي تدعو إليه تمثُّلاً قائماً على قناعة بأنه المبدأ الرشيد الذي يستطيع أن يصوغ الحياة البشريَّة الفرديَّة والاجتماعيَّةً صياغةً سليمةً يتحقَّق بها هدف وجوده وسعادته ، ولم يكن هذا التمثل والقناعة متوفِّرَيْن بالصورة الحافزة على مثل هذه الإطلالة الإيجابيَّة على العالم لدى عامة دول المسلمين التي كانتْ إمَّا مسيَّرةً بالاستعمار أو مضطربةَ التوجُّه بين ليبراليَّة ، واشتراكيَّة ، تائهة عن حقيقة إسلامها الصحيح .

لكن المملكة العربيَّة السعوديَّة بحكم تبنِّيها الإسلام رسالةً ودعوةً كانت أحرى من يقوم بهذه المهمَّة ، وهو ما شمرتْ له بساعد الجدّ .

فلقد كان من آثار التزامها بالإسلام شعورها بواجب الدعوة إليه، وخدمة أهله في العالم كله ، ومن هذا الشعور انبثقتْ تلك **المؤسسات الدعويَّة ذات الطابع الإسلامي العالمي** على مختلف الصعدات من مثل ما أشرنا إليه في الباب الأول .

- كرابطة العالم الإسلامي .
- والندوة العالميَّة للشباب الإسلامي .

---

(١) نظرات في مشكلة التمييز العنصري ، لعمر عودة الخطيب ، ص ١٧٣ ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ.

- ومجمع الملك فهد لطباعة القرآن الكريم .
- والجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة .
- وكراسي الدراسات الإسلاميَّة في بعض الجامعات العالميَّة .

أيضاً من هذا الشعور وبدافع الالتزام بمنهج الإسلام كانتْ للمملكة -وهو ما يعنينا هنا- مواقفها الإيجابيَّة التي مثَّلتْ فيها الإسلام في المحافل الدوليَّة التي شاركتْ فيها ، وهي مواقف تمثِّل نموذجاً عمليّاً واقعيّاً لإقامة الوجود الإسلامي في المحافل الدّوليّة التي تعالج القضايا الإنسانيّة .

« إنّه نموذج يقتضي الحقّ -كما يقول الأستاذ عمر عودة الخطيب- أن يُسجَّل ويُحلَّل ويُحتذَى ويُقتَدَى به ، بوصفه موقفاً إسلاميّاً أصيلاً على النّطاق الدّولي ، وخطوةً رائدةً في حركة الوجود الإسلامي على الصّعيد العالمي ، ولوناً من ألوان إطلال شخصيّتنا الإسلاميّة -في مستواها الإنساني الرّفيع - تميّزاً وسمواً وكمالاً في موضع حقوق الإنسان في الكرامة والحريّة »[1] .

ولـمَّا كان هدفنا مجرّد الإشارة إلى التّمثيل الإسلامي من قِبَل المملكة في هذه المحافل وليس استعراض مواقفها فإنّا نكتفي بالتنويه عن موقفها من القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان ، فإنّ المملكة « لم تصوِّت بتاتاً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عندما طرح على التصويت في الدّورة الثالثة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة التي عقدت في قصر شالوه في عام (١٩٤٩م) في مدينة باريس بجمهوريّة فرنسا ، بسبب مخالفة بعض مواد الإعلان لتعاليم الشَّريعة الإسلاميَّة الغرَّاء ، ومن هذه المواد : المادة الثامنة عشرة التي أباحت للإنسان حقّ تغيير دينه ، هذا نصُّها : « لكلّ شخص الحقّ في حريّة التّفكير والضّمير

(١) نظرات في مشكلة التمييز العنصري ، ١٧٧ .

والدّين ، ويشمل هذا الحقّ حريّة تغيير ديانته أو عقيدته ، وحريّة الإعراب عنهما بالتّعليم والممارسة وإقامة الشّعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أو مع الجماعة » .

كما أنّ المملكة العربيّة السّعودية لم تنضمّ إلى العهدين الدّوليين :

الأوّل : الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافية .

والثاني : المتعلّق بالحقوق السّياسية والمدنيّة بسبب احتواء كلٍّ من هذين العهدين على مواد لا تساير تعاليم الشَّريعة الإسلاميَّة السَّمحة »[1] .

وعلى الرّغم ممّا يثيره مثل هذا الموقف من تشويه وحملات مغرضة ضدَّ المملكة فقد صمّمت المملكة على موقفها المتحفظ ، وأوضحت في مذكرة أرسلتها إلى الجامعة العربيّة أنّ عدم توقيعها وإبداء تحفظها لم يكن « تنكراً لهدف هذا الإعلان وهذا الميثاق الذي هو كرامة الإنسان كما صرّحت به نصوصهما وإنّما هو :

أوّلاً : تصميمٌ منَّا على بقاء (كرامة الإنسان) محميَّةً لدينا من غير تمييز ما بين إنسان وآخر ، بدافع العقيدة الإسلاميّة الإلهيّة ، لا بدافع القوانين الوضعيّة المادية ؛ لأنّ مفعول العقيدة الإلهيّة في ذلك أقوى من مفعول القانون المادي ، خاصةً ونحن نرى أنّ معظم الاضطراب والشّذوذ في حياة الشّباب في العالم المتقدّم إنّما سببه فقدان العقيدة الإلهيّة والانصراف إلى حياة مادية بحتة تزايدت معها الجرائم ، وحياة الشّذوذ في المجتمع بنسبة بُعْدِ الشّباب عن العقيدة في الله .

ثانياً : رغبةً منّا في التّحفظ على بعض النّقاط في ذلك (الإعلان) وذلك (الميثاق) كان للإسلام فيها منطق خاص في سبيل دعم (كرامة الإنسان) وفي

---

(١) موقف المملكة العربيّة السّعودية من القضايا العالميّة في هيئة الأمم المتّحدة ، طلال عطار ، ص ٩٨ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

سبيل حماية (حريّة الإنسان) . عملاً بقواعدنا الإسلاميّة التي شوّهها الجاهلون أو المغرضون ، وتمسّكاً بفلسفتها العلميّة التي لم ينفذ إليها بعض الباحثين ، المؤيّدة بوقائع تاريخيَّة حاسمة لدينا في الموضوع ، ممّا جعلتنا نختلف في الاجتهاد فيما أشرنا إليه من نطاقٍ في بعض تطبيقات أحكام (الإعلان والميثاق) لا في مبادئها الأساسيّة حول « كرامة الإنسان، وحريّة الإنسان، والتّعايش السّلمي بين جميع بني الإنسان »[1] .

وقد أبرزت المملكة جوانب تحفظها على ما جاء في الإعلان في تلك المذكرة وكان منها :

- تحفظها -حين وضع الميثاق- على الفقرة (أ) من المادة السّادسة عشرة من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) وهي الفقرة « التي تعطي للرّجل والمرأة متى بلغا سنّ الزّواج ، الحقّ بالتّزويج بدون قيدٍ بسبب الدِّين » .
- تحفظها على ما نصّت عليه المادة الثّامنة عشرة من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) من « أنّ لكلّ شخص الحقَّ في حريّة تغيير ديانته أو عقيدته » .

وكما أنّ المملكة امتنعت عن التوقيع وأبدت تحفظها فإنّها لم تقف عند هذا الحدّ وإنّما أبرزت الأسس التي ارتكزت عليها في اتّخاذ هذا الموقف ، والبدائل الشّرعية لما قرّره الإعلان مما يخالف الشّريعة ، ودعت إلى ضرورة تفهُّمها لإدراك تميّزها وإنسانيتها ، ومن ثم صحتها للوجود البشري السّليم .

وقد كان لهذا الموقف ولتلك الدّعوة أثرهما الواضح في عديد من الأوربيّين المهتمّين بحقوق الإنسان من السّاسة والمستشرقين وأساتذة القانونً ممّا دفعهم إلى

---

(١) انظر في هذا : حول تطبيق الشّريعة الإسلاميّة وحقوق الإنسان في الإسلام، ص٣٠ - ٣١، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، والمصدرين السّابقين .

إبداء رغبتهم في التّعمّق أكثر في معرفة مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام ، وكانت استجابة المملكة لهم حيث نظمت ثلاث ندوات في عام (١٣٩١هـ) بيّن فيها الأساتذة السّعوديون حقيقة الإسلام ومنهج رعايته لحقوق الإنسان ، وأجابوا على التّساؤلات التي طرحها هؤلاء الأوربيُّون ، وكانت النتيجة – وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق– أن اقتنع هؤلاء بأنّ الشّريعة الإسلامية هي الحافظة لحقوق الإنسان حتى قال أحدهم : « من هنا ومن هذا البلد الإسلامي –المملكة– يجب أن تعلن حقوق الإنسان لا من غيره »، وقال آخر : « بصفتي مسيحياً أُعلن أنّه في هذا البلد يُعْبَدُ الله حقيقة، وأكّد أنّه يوافق السّادة العلماء على أنّ أحكام القرآن في حقوق الإنسان تتفوّق بلا شكّ على ميثاق حقوق الإنسان »[١].

(١) الإسلام وحقوق الإنسان ، لعبد الله التّركي ، ص٤٠ ، مصدر سابق .